مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدى الشباب العراقي
اسم الكاتب: م.د. علي عبدالكريم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/398
تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 20:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدى الشباب العراقي

م.د. علي عبدالكريم حسين
الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية
ali.k.aljabry@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٩/٦ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١٠/٢٨ تاريخ النشر:٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص:

بعد التحول الديمقراطي عام ٢٠٠٣ في العراق انتظر الشباب كثيراً ان يأخذوا فرصتهم الحقيقية في المشاركة السياسية، إلا ان أغلب القوانين المنظمة للعمل السياسي والانتخابي قد جاءت مجحفة بحق الشباب، فبالرغم من التطورات بالقوانين والتشريعات الا ان الفرص لم تكن تتيح للشباب من المشاركة السياسية، مما انعكس بصورة سلبية على مشاركتهم في التصويت والترشيح بل حتى تقلدهم المناصب والوظائف العامة، وهذا مما سبب تذمرهم على الطبقة الحاكم والنظام السياسي عن طريق الاحتجاجات، أو عند طرق رفضهم بالانتخاب وهذا مما نعكس على الانتخابات البرلمانية الاخيرة وانخفاض نسب المشاركة.

كلمات مفتاحية: المشاركة السياسية ، الانتخابات ، تشريعات البرلمان.

International rights to enhance the active participation of Iraqi youth

Lect. Dr. Ali abdulkareem Hussein
AL-Iraqia University/ College of Law and Political Science

Abstract:

After the democratic transformation in 2003 in Iraq, young people waited a lot to take their real opportunity to participate in politics, but most of the laws regulating political and electoral work have been unfair to young people, despite developments in laws and legislation, but opportunities did not allow young people to participate in politics, which was reflected It negatively affected their participation in voting and nomination, and even their assumption of public office and positions, which is why they complained

about the ruling class and the political system through protests, or when they refused to vote, and this is reflected in the recent parliamentary elections and low participation rates.

Key words: Political participation, elections, Parliament legislation.

المقدمة:

تعد شريحة الشباب من الشرائح المهمة في المجتمع وركيزة أساس من ركائز تطور المجتمعات، وغالباً ما يقاس مدى تقدم الامم وتطورها بمقدار عدد شبابها، فالشباب هم الامل والحاضر والمستقبل، ولاسيما ان هذه المرحلة العمرية تمثل مرحلة مهمة من عمر الانسان من الناحية البيولوجية والنفسية والعقلية،ينبغي الاهتمام بها ورعايتها بما يحقق الوئام والانسجام والاستقرار في المجتمع.

إن الحديث عن هذه المرحلة العمرية من (١٨- ٣٠) عاماً، تمنح للشخص بموجبها مجموعة من الحقوق وتكون عليه مجموعة من الواجبات انها مرحلة الانطلاق نحو المسؤولية الاجتماعية والتي تمهد للانطلاق نحو المسؤولية والمشاركة والبناء.

إن العراق بإرثه القانوني والحضاري قبل ٢٠٠٣ لم يشهد تضمين الكثير من الحقوق والحريات وفسح المجال امام الشباب في المشاركة السياسية، في ظل عدم توفر اجواء الديمقراطية وغياب التعددية الحزبية ناهيك عن انعدام حرية الرأي والتعبير.

اما بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل اجواء التحول الديمقراطي انتظر الشباب كثيراً ان يأخذوا فرصتهم الحقيقية في المشاركة السياسية وان يتمتعوا اسوة بأقرانهم من كبار السن إلا ان اغلب القوانين المنظمة للعمل السياسي والانتخابي قد جاءت مجحفة بحق الشباب.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كونه يلقي الضوء على موضوع الشباب العراقي، ولاسيما ان الشباب اليوم اصبح موضوع الساحة في الاحداث الدولية والإقليمية والمحلية والوطنية، والمشاركة الفاعلة في تغيير المعادلة السياسية في السنوات المقبلة.

اما بالنسبة لمفهوم المشاركة الفاعلة يعد من المفاهيم حديثة التكوين في الادبيات الانسانية، وذلك لأنه اشمل واسع من انحساره في جوانب معينه كالسياسة أو

الانتخابات، وإنما هو حق لكل مواطن بالمشاركات في جميع فعاليات الحياة العامة، كالمشاركة في الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في طبيعة علاقة الحقوق الدولية التي نادت بها الامم المتحدة عن طرق المواثيق والبرامج الدولية والإقليمية، وبين القوانين المحلية للدول والحقوق القانونية لمشاركة الشباب، فبالرغم من التطورات بالقوانين والتشريعات العراقية، إلا ان الفرص لم تكن تتيح للشباب من المشاركة السياسية والانتخابية، مما انعكس بصورة سلبية على مشاركتهم في التصويت والترشيح بل حتى تقلدهم المناصب والوظائف العامة.

فرضية البحث:

بالرغم من ان الدستور والقوانين العراقية النافذة تضمنت الحقوق والحريات بالنسبة للشباب إلا انها تجد صعوبة في تطبيق تلك الحقوق وذلك لعوامل قانونية وسياسية واجتماعية.

هدف البحث:

بيان وتعريف مصطلح المشاركة الفاعلة كبديل لجميع المشاركات، لكون المصطلح يشمل جميع الممارسات الحياتية للفرد وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، كما تهدف الدراسة الى تحفيز السلطة التشريعية والتنفيذية بالاهتمام الاكبر للشباب وجعل من اولويات البرامج الانتخابية تقدم الدعم لهذه الشريحة.

هيكلية البحث:

ومن هنا سنتناول في البحث بعض المفاهيم والحقوق الدولية والحقائق القانونية والدستورية عبر المحاور الآتية:

اولا: مفهوم المشاركة الفاعلة

ثانيا: حقوق الشباب في المواثيق والاتفاقيات الدولية

ثالثا: القيود القانونية والدستورية لمشاركة الشباب العراقي

رابعا: القيود السياسية على مشاركة الشباب في العملية السياسية العراقية

خامسا: نسب المشاركة الانتخابية للشباب في العراق

أولا:- مفهوم المشاركة الفاعلة

تشير المشاركة الفعالة إلى الأفراد المشاركين في إدارة شؤونهم الاجتماعية، والتعبير عن الآراء واتخاذ المبادرات التي تهدف إلى تحقيق المصالح العامة المحلية والوطنية.

وهنا مجموعة من التعاريف التي بينت المشاركة الفاعلة، فقد عرفها نيلسن (هي كممارسة للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية النشطة والحياة المجتمعية، كما يجب مراعاة مبادئ التسامح واللاعنف وفهم الأدوار والمسؤوليات واحترام القانون وحقوق الآخرين).

وعرفها ايضا اوسلر بانها (المشاركة الفاعلة والتطوعية في جميع جوانب الحياة المجتمعية من خلال وكالاتها المدنية لتعزيز التقدم الاجتماعي والتنمية)[١].

وعن طريق هذه التعاريف التي ذكرت اعلاه حول مفهوم المشاركة الفاعلة والتي ركزت على دور المواطنين الفاعلين والمشاركين فهم مسؤولون أمام المجتمع، والمواطنة الفاعلة لا تشمل الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في القانون، بل تذهب إلى أبعد من ذلك، أي تحديد معايير السلوك الأخلاقي والاجتماعي التي يتوقعها كل مجتمع من المواطنين وأنواع السلوكيات التي يتوقعها كل مواطن.

وهذا يعني أن للمواطن حقاً ودوراً يمارسه في عملية صنع القرارات ومراقبة تنفيذها، وتقويمها بعد صدورها، فهي اذن مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار، والتي تشمل التعبير عن رأي في قضية عامة، والعضوية الحزبية، والانضمام لمؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معه، والترشيح في الانتخابات، وتولى أي من المناصب التنفيذية والتشريعية[٢].

ان المواطنة الفاعلة قائمة على ثلاثة أسس رئيسة، يكون للمشاركة الفاعلة تأثير إيجابي وفق الأسس وهي (حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة) ملتزمين بالسلام والاحترام المتبادل وإتباع المبادئ الاتية[٣]:

١- المشاركة في الحياة السياسية هي حق أساسي لكل مواطن ويجب حمايتها، والتعبير عن الآراء السياسية المختلفة بحرية وبطريقة سلمية ويحترم كل منها الآخر.

٢- المشاركة السياسية هي في الأساس مسؤولية والتزام، ويجب أن يتحمل المواطن جزءًا من هذه المسؤولية عن طريق اختيار الشكل المستقبلي الذي يسعى إليه للأجيال القادمة، والمسؤولية لا تستند إلى مجرد التصويت في الانتخابات، وانما تتعدى لتشمل الأنشطة اليومية، كالمشاركة بالحملات الطوعية وفي الأنشطة المدنية أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية.

٣- تتطلب المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية أن يتحمل كل فرد مسؤولية المشاركة في العمل السياسي والانخراط في بناء الوطن.

وتقع مهام التنشئة الفاعلة على عاتق الدولة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لأن مجموعات الشباب تمثل الفئة الاجتماعية الأكثر ارتباطًا بالتدريب والتنشئة الديمقراطية، لأن مجموعات الشباب هي فئة واسعة من المجتمع، ولأنهم معروفون بخصائصهم المعرفية والتواصلية فإن هذا يجعلهم أكثر قدرة على طرح الأسئلة بجرأة، مصحوبة بالرغبة في التغيير وإدراك قيم الحرية والعدالة والمساواة والرفاهية الاجتماعية(٤).

تكمن قوة الديمقراطية في استعداد المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية والفئات العمرية للمساهمة في الحياة العامة واختيار ممثليهم وتقييم أدائهم، من أجل جعل المشاركة هادفة وفعالة يجب أن تواكب تطور المجتمع وأن تكون قادرة على مناقشة القضايا المهمة مثل المصلحة العامة، ووضع المرأة، ومستوى التعليم، والهوية الوطنية، ودور الأحزاب السياسية وكيفية تعزيز التنمية البشرية، إلى جانب القضايا الأخرى التي تتطلب مشاركة فاعلة في الحياة العامة، ومتابعة هذه القضايا للتعبير عن آرائه حول هذه القضايا بالطريقة التي يختارها(٥).

لذا يعد مفهوم (المشاركة الفاعلة) من المفاهيم حديثة التكوين مما جعله اكثر عمومية من اقتصاره على العملية الانتخابية أو الترشيح أو الانخراط في العملية السياسية، وذلك لأن الديمقراطية ممارسة يومية تنعكس في السلوك اليومي للمواطنين، وهذا أيضا طريق طويل ومعقد تؤكد عليه الممارسات الحزبية والجمعيات والحكومات من خلال احترام القانون وممارسة الحقوق، في إطار تفاعل مستمر بين الحق والواجب، ولا يقتصر على اشراك المواطن في المشكلات والتحديات بل مشاركتهم في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: حقوق الشباب في المواثيق والاتفاقيات الدولية

قبل الولوج عن ابرز المواثيق والاتفاقيات الدولية لابد من الاشارة الى وجود منتديات ووكالات ومؤسسات اهتمت بحقوق الشباب سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها، كمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم (اليونسكو)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الامم المتحد للسكان، واليونسيف والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والعديد من المؤسسات الاخرى.

يعد برنامج العمل العالمي للشباب(APAY) والذ استند الى قرار الامم المتحدة عام ١٩٩٥، هو اول اطار مرجعي اساسي لتاسيس السياسات الوطنية للشباب على المستوى الدولي والاقليمي والوطني، والذي استند في عمله الى مجموعة من الاعلانات الدولية وهي[٦]:

أ. اعلان ريو بشان البيئة والتنمية ١٩٩٢.

ب. اعلان وبرنامج عمل فيينا ١٩٩٣.

ت. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤.

ث. اعلان كوبنهاغن والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥.

ج. المؤتمر العالمي الرابع للمراة ١٩٩٥.

ويوفر البرنامج اطار عام ومبادئ توجيهية وتدابير عمل وطنية والدعم الدولي لتحسين حقوق الشباب، ومن اجل زيادة فرص الشباب صدر قرار في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧،

بعنوان (السياسات والبرامج المتصلة بالشباب في الاقتصاد العالمي)، الغرض منه التاكيد على القرارات السابقة واضافة اولويات جديدة (العولمة، فيروس نقص المناعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القضايا المشتركة بين الاجيال، الصراع المسلح)[٧]، لتكون الاولويات للشباب خمس عشر لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب والجدول (١) يبين هذه الاولويات.

جدول (١)

اولويات برنامج العمل العلمي للشباب

الاقتصاد العالمي والشباب	مدى رفاهية الشباب	دور الشباب في المجتمع المدني
١. العولمة	٥. الفتيات والشباب	١١. البيئة
٢. الجوع والفقر	٦. استعمال المخدرات	١٢. تكنلوجيا المعلومات والاتصالات
٣. التعليم	٧. الصحة	١٣. المشاركة في صنع القرار
٤. فرص العمل	٨. جنوح الاحداث	١٤. انشطة وقت الفراغ
	٩. النزاع المسلح والشباب	١٥. العلاقة بين الاجيال
	١٠. فيروس نقص المناعة (الايدز)	

- من اعداد الباحث بالاعتماد على

The world programme of action for youth, united nations, new York, 2010.

كما اعتمدت الامم المتحدة بقرارها (١٢٠/٥٤) في (١٩٩٩/١٢/١٧)، يوما عالمي للشباب، وذلك لتذكير الدول باهمية الشباب ورعايتهم وقديم لهم الدعم، وحدد يوم (١٢اب) من كل سنة هو يوم للشباب العالمي، وكان اختيار هذا اليوم بتوصية من المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب في لشبونه عام ١٩٩٨[٨].

اما بالنسبة الى برنامج المندوبين الشباب عام ٢٠٠٩ وهو جزاء من اهداف برنامج العمل العالمي للشباب الذي يهدف الى زيادة كمية ونوعية الفرص للشباب، والذي اجبر فيه الحكومات الى دعوة الشباب في المحافل الدولية وضمهم كممثلين عن الشباب ضمن وفود وطنية الى الجمعية العامة بموجب قرار (٨١/٥٠، الفقرة ١٠٧)[٩].

وفي عام ٢٠١٣ تم انشاء واستحداث من قبل الامين العام للامم المتحد السابق (بان كي مون) مبعوث الامين العام للشباب، ويكمن عمله لمعالجة الحاجات التنموية وحقوق الشباب، اذ تم تعيين الاردني (احمد الهنداوي) كاول مبعوث للامين العام للامم المتحدة للشباب، وبعد انتهاء ولايته عام ٢٠١٧، عين اللامين العام للامم المتحدة (انطونيو جوتيرس) السيريلانكية (جاياثاما ويكرامانايكي) والغرض من انشاء المبعوث لتكون قضايا الشباب ضمن اولويات الامين العام(١٠).

ومن اهم الانجازات الدولية هو تقرير الشباب في العالم (WYR) وهو تقرير يصدر كل سنتين من قبل الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يتناول التقرير جميع القضايا الشبابية في انحاء العالم فقد تناول تقرير ٢٠٠٣ الوضع العالمي للشباب وفي ٢٠٠٥ تناول التقرير الشاب اليوم اما في تقرير ٢٠٠٧ انتقال الشباب الى مرحلة الرشد وفي ٢٠٠٩ الشباب والتغير المناخ وفي ٢٠١١ توظيف الشباب وفي ٢٠١٣ الشباب والهجرة وفي ٢٠١٥ الشباب والمشاركة المدنية(١١).

وبالنسبة الى الاهتمام العربي بحقوق الشباب فقد صدرت مجموعة من البرامج والقرارات والمؤتمرات التي تخص اوضاع الشباب وتمكينهم، وكان للميثاق العربي لحقوق الانسان عام ٢٠٠٤ يعد اهم مصدر على المستوى العربي الذي تطرق فيه الى حقوق الشباب في المادة (٣٣ الفقرة ٤) ومن ابرز فقراته هو ضمان حق ممارسة الرياضة البدنية للشباب، ولم يكن الميثاق الوثيقة الوحيدة التي تطرقت الى حقوق الشباب ومنها الاعلان العربي لتمكين الشباب عام ٢٠٠٦، واغلب مايصدر عن قضايا الشباب العربي من القمم العربية للوزراء او القادة العرب(١٢).

ومن هنا تطور الوضع الدولي للشباب لتصبح هناك الكثير من القرارات والاعلانات الخاصة بحقوق الشباب بمختلف الهيئات الدولية مما يعني بناء مستقبل وميثاق دولي بحقوق الشباب.

ثالثا: القيود القانونية والدستورية لمشاركة الشباب العراقي

هناك قيود في الدستور والقوانين العراقية تحجم مشاركة الشباب باشغالهم الوظائف التنفيذية والتشريعية وايضا الادارية وبها المحور سنوجز الحديث عنها.

١:- القيود القانونية والدستورية على اشغال الشباب الوظائف التنفيذية العامة

عند اجراء مراجعة سريعة للمنظومة الدستورية والقانونية التي تنظم آلية اشغال الوظائف العامة في السلطة التنفيذية يتضح ان هنالك منع تام لتولي شريحة الشباب لهذه الوظائف بحكم المواد الدستورية والقانونية التي تضع قيد العمر المطلوب في المرشح لشغل الوظيفة العامة، والذي يتجاوز (٣٠) عام في معظم الاحيان ان لم يكن اكثر من ذلك، وهو ما يتعارض مع سن الشباب الذي يتراوح ما بين (١٨ و٣٠) عام، ونورد بعضها:

- **الشروط الواجب توفرها في رئيس الوزراء والوزراء في السلطة التنفيذية وفقا للدستور:** "المادة (٧٧): اولاً. يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية او ما يعادلها، وأتم الخامسة والثلاثين سنة من عمره.

"ثانياً. يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعادلها[١٣].

- **الشروط الواجب توفرها في المحافظ وفقا لقانون المحافظات غير المنتظمة باقليم:** "المادة (٢٥) اولاً. يشترط في المرشح لمنصب المحافظ تحقق الشروط المطلوب توفرها في عضو مجلس المحافظة، وان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية او ما يعادلها، وأن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً [١٤].

- **الشروط الواجب توفرها في اعضاء الهيئات المستقلة(مفوضية الانتخابات أنموذجا):**

عراقياً مقيماً في العراق إقامة دائمة، وحاصل على الشهادة الجامعية الأولية في الأقل، وأن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً.

٢: القيود القانونية والدستورية على اشغال الشباب الوظائف التشريعية العامة:

عند اجراء مراجعة سريعة للمنظومة الدستورية والقانونية التي تنظم آلية اشغال الوظائف العامة في السلطة التشريعية نبين ماورد في الدستور العراقي بما يأتي:

- **شروط عضو مجلس النواب في السلطة التشريعية وفقا لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٣:**

مادة (٥) يشترط في الناخب آن يكون، أتم الثامنة عشر من عمره في السنة التي تجري فيها الانتخابات[١٥].

- **(اما فيما يخص حق الترشيح):**

"المادة (٨) يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب إضافة للشروط الواجب توفرها في الناخب ما يلي: أولا: ان لايقل عمره عن(٣٠) ثلاثين سنة عند الترشيح.

- **شروط عضو مجلس المحافظة وفقا لقانون انتخابات مجالس المحافظات النافذ:**

المادة (٥): يشترط في المرشح لعضوية المجالس تحقق الشروط ألآتية اولأ: أن يكون عراقيا كامل الأهلية اتم الثلاثين سنة من عمره عند الترشيح[١٦].

رابعا: القيود السياسية على مشاركة الشباب في العملية السياسية العراقية

بالرغم من ان التجربة الحزبية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ شابها الكثير من الخلل بسبب عدم وجود قانون ينظم عملية تأسيس الاحزاب وهيكلتها ونظامها الداخلي ومصادر تمويلها، وهو ما اثر على مخرجات العملية السياسية إلا ان صدور قانون جديد للأحزاب في السنوات الاخيرة نظم هذه العملية وأتاح لشريحة الشباب فرصة الانتساب والعضوية للأحزاب السياسية بعمر (١٨) عام، إلا انه توجد اعتراضات كثيرة على بعض بنوده ولاسيما ما يخص ادراج شرط العمر بالنسبة للأعضاء المؤسسين بسن (٢٥)، وذلك كما يأتي[١٧]:

شروط تاسيس الحزب وفقا لقانون الاحزاب السياسية النافذ لسنة ٢٠١٥:

المادة –٩: يشترط من يؤسس حزب او تنظيم السياسي أن يكون، أكمل الخامسة والعشرين من العمر، ومتمتعاً بالأهلية القانونية.

المادة –١٠: يشترط فيمن ينتمي لعضوية أي حزب او تنظيم سياسي أن يكون، أكمل (١٨) الثامنة عشرة سنة من العمر ومتمتعاً بالأهلية القانونية.

افرزت هذه القوانين استغلال شريحة الشباب واقتصارها اثناء فترات التنافس الانتخابي لاغتنام اصواتهم، فضلاً عن مجموعة أسباب ادت الى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية الفاعلة داخل هذه الاحزاب ومنها بالاتي[١٨]:

١- الغياب الديمقراطي داخل الأحزاب الحاكمة

٢- يفتقر المشاركون في هذه الأحزاب إلى حرية التعبير.

٣- هيمنة العلاقة الأسرية في القيادة داخل الاحزاب.

٤- تمسك "زعماء الأحزاب" بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي .

٥- اقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، لما يروه واقعاً ملموساً من ممارسات غير مسؤولة، وانتهازية لبعض الزعماء والمناضلين.

٦- غياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة تختلف من حزب لآخر .

٧- عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية.

خامسا: نسب المشاركة الانتخابية للشباب في العراق

تتجه اغلب الدول الى اجراء بعض الاحصاءات الخاصة بمشاركة الشباب او النساء او الرجال لمعرفة نسب اقبالهم على الانتخابات وتحديد الفئة العمرية الاكثر مشاركة، وعموما فان قوانين الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تؤكد على ان الانتخاب حق لكل عراقي بلغ من العمر (١٨) عاما في وقت حدوث الانتخابات بشرط ان يكون كامل الاهلية.

وفيما يلي نستعرض موجز لمشاركة الشباب العراقي في الانتخابات النيابية التي شهدها العراق من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٨.

فقد بلغت نسب مشاركة الشباب في انتخابات ٢٠٠٥ (٢٨%)، من مجموع السكان وذلك حسب تقديرات عام ٢٠٠٦، فبلغت عدد شريحة الشباب للفئة من (٢٠ – ٢٩) عاما (٤٧٩٩٨٠١) من مجموع السكان البالغ عددهم (٢٧٩٦٢٩٦٨)[١٩].

وفيما يتعلق بالهرم السكاني في العراق حسب عام ٢٠٠٩ بلغ مجموع السكان الذين لا يحق لهم المشاركة السياسية للأعمار من (١ – ١٧) عاما بما نسبته (١٣٨٦٠١٩٠) نسمة، أي بما نسبته (٤٢.٨٧%) من مجموع السكان، وان فئة الشباب بلغت حوالي (٥٤.٣٧%)، بينما بلغت فئة كبار السن حوالي (٢.٧٦%)، وهذا الوضع يعكس فتوة المجتمع العراقي وحيويته وسرعة تجدده[٢٠].

اما في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣ فقد تراجعت مشاركة الشباب في الانتخابات مما ادى الى ان تطلق وزارة الشباب والرياضة عن طريق برلمان الشباب (مشروع الاصابع البنفسجية لعام ٢٠١٣)، وذلك من اجل زيادة نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤، فقد بلغ عدد سكان العراق في انتخابات ٢٠١٤ (٣٤٧٩٤٦٦١) مواطنا، وبلغ عدد من يحق لهم التصويت (٢٠٤٣٧٧١٢) ناخبا، فبلغ العدد الكلي للناخبين الذين صوتوا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ (١٢٣٨٨٣١٧) ناخبا، نسبة مشاركة المصوتين من مواليد (١٩٧٢– ١٩٩٥) (٧٧٥٨٢٨٩) أي تقدر (٦٢.٦٣%)، ونسبة المصوتين من مواليد ١٩٧١ فما فوق تراوحت (٣٧.٢٢%)، أي بعدد (٤٦١٠٧٩٤)[٢١].

اما فيما يخص اعمار اعضاء مجلس النواب في الدورة البرلماني الثانية لعام ٢٠١٠ فقد بلغت نسبة النواب الشباب (٢٢%) بمجموع (٧١) من بين ٣٢٥ نائبا، وبلغ متوسط العمر (٣٥)عام، وان اعلى نسبة بين معدلات الشباب في تمثيل المحافظات تركزت في دهوك بنسبة (٥٤%)، تلتها كل من محافظة نينوى بنسبة (٤١%)، ومحافظة كربلاء بنسبة (٣٠%)، تلتها محافظة ميسان بنسبة (١١%)، تلتها محافظة واسط بنسبة (٩%)[٢٢].

اما في الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٤ بلغ عدد اعضاء مجلس النواب الشباب التي تتراوح اعمارهم (٣٠ –٤٠) عاما، (٧٠) نائبا من مجموع (٣٢٨) نائبا أي بنسبة (٢٢.٩%) من مجموع اعضاء المجلس[٢٣]، ونبين ذلك في المخطط (١) التالي:

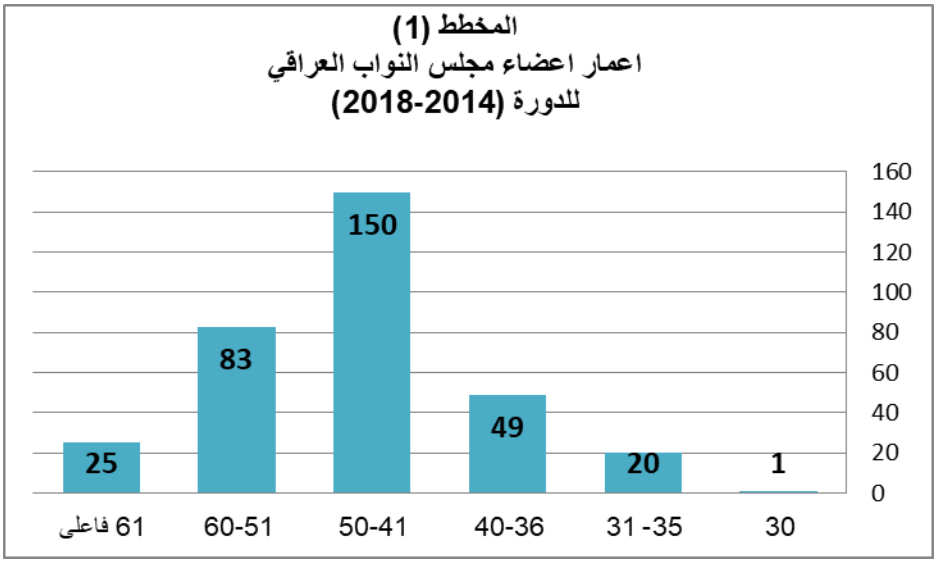

- من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعام ٢٠١٤.

نلاحظ في المخطط اعلاه ان النواب الشباب للاعمار من (٣٠– ٤٠) عاما والذين بلغ عددهم (٧٠) نائبا لم تتخطى نسب النواب الاكبر سنا للفئة العمرية من (٤٠–٥٠)عاما، والذي يبلغ عددهم ١٥٠ نائبا، وقد يكون بمعدل اكبر ايضا من عدد اعضاء مجلس النواب للفئة العمرية (٥٠–٦٠) عاما البالغ عددهم (٨٣) نائبا، ومن خلال هذا المخطط نبين ان اعمار النواب الشباب ضعيفة مقارنة لبقية الفئات العمرية الاخرى.

لقد أظهرت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية التي جرت يوم ١٣ مايو/أيار ٢٠١٨ عزوفا عن التوجه إلى صناديق الاقتراع في أول انتخابات تشريعية بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ويبدو أن المقترعين امتنعوا عن تجديد الثقة بالطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد وإنكار الوعود منذ ١٦ عاما، فبلغت نسبة المشاركة ٤٤.٥٢% من أصل نحو ٢٤.٥

مليون ناخب[٢٤]، وتعد هذه النسبة الأدنى منذ عام ٢٠٠٣، إذ سجلت انتخابات عام ٢٠٠٥ مشاركة بنسبة ٧٩%، و٦٢,٤% عام ٢٠١٠، و٦٠% عام ٢٠١٤، كما شكك الكثيرون في مصداقية نسبة التصويت المعلنة برغم من انخفاض نسبتها، وان النسبة الحقيقية قد تكون اقل بكثير بما تم الاعلان عنها، وبالنظر إلى معدل المشاركة المنخفض في الانتخابات الأخيرة فقد تحتاج الحكومة العراقية إلى إجراء إصلاحات حاسمة في النظام الانتخابي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاستعادة ثقة الناخبين ومشاركتهم في العملية الانتخابية[٢٥].

فنواب البرلمان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٨ سنة و ٤٠ سنة نسبتهم ٢٥% فقط، وفقا لتخمينات وزارة التخطيط العراقية في العام ٢٠١٨، وبلغ عدد المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ سنة و ٣٤ سنة نحو ثمانية ملايين و ٨٠٠ شخص و الذي يشكل نسبة ٣٤% من سكان العراق البالغ عددهم ٣٨ مليون نسمة[٢٦].

وحسب تصريح (رزكار حمه) الرئيس السابق للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ان زيادة عدد الذين يحق لهم التصويت تتراوح بين ٨٠٠ ألف الى ٩٠٠ ألف مصوت كل عام، وتعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة للشباب وهم يعولون عليها الكثير لتعزيز دورهم في الحكومة والبرلمان القادم، اِلا أن هذا الأمر يعتمد على مدى ثقة الشباب بالعملية الانتخابية وثقتهم في جيل جديد يتولى قيادتهم في المستقبل[٢٧].

ان هذه النسبة المتدنية هي امتداد طبيعي لعدم شرعية الانتخابات مما ادى الى انفجار احتجاجا في اغلب المحافظات العراقية والتي كان يقودها الشباب العازف عن الانتخابات فوصلت هذه الاحتجاجات منذ بدايتها في الاول من اكتوبر ٢٠١٩ الى طريق مسدود بين الحكومة وأبناء الوطن مما ادى الى رفع سقف المطالب وعلى اثرها استقالة الحكومة وإجراء بعض الاصلاحات ومنها تغيير قانون الانتخابات والمفوضية العليا اللانتخابات.

اما على المستوى العالمي احتل العراق مراتب متدنية ضمن الترتيب العالمي الذي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي الخاص بمشاركة النواب الشباب في البرلمانات

الوطنية، في تقريره الصادر في عام ٢٠١٦، احتل المرتبة (٨٨) ضمن مجموع (١٢٨) دولة بنسبة مشاركة (صفر %)، اما اعضاء البرلمان الذين تقل اعمارهم عن (٤٠) عاما احتل العراق المرتبة (٧٧) عالميا بنسبة (١٣.٢%) من مجموع الاعضاء الكلي[٢٨].

ولاشك ان هذا الترتيب يعود لعدة اسباب ومن ابرزها عدم تخفيض سن الترشيح للانتخابات بالرغم من المطالبة بتخفيض سن الترشيح، وذلك مما ينعكس على المشاركة السياسية للشباب العراقي بشكل فعال ومؤثر وبما ينسجم مع التركيبة الشابة للمجتمع العراقي.

الخاتمة:

ان الحق في الانتخاب والترشيح وتقليد المناصب العامة ليست لوحدها تمثل الحقوق في المشاركة الفاعلة بل هناك مجموعة من الحقوق والحريات ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق كالتظاهر وعدم الممارسة التعسفية ضد الشباب وحريتهم بالتعبير عن ارائهم، مما انعكس ذلك بشكل ملحوظ بما مارسته الحكومة السابقة ضد المحتجين الشباب بالمطالبة بوطن خالي من الفساد وتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل، ومن هنا سنوجز ماتوصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات وهي:

١. الاستنتاجات

أ. عدم وجود اتفاقية دولية ملزمة خاصة بشرعية الشباب كاتفاقية حقوق المرأة واتفاقية حقوق الطفل جعلت بعض الدول تتوانى في تطبيق حقوق الانسان للشباب ولاسيما الحقوق السياسية.

ب. عدم نجاح مجلس النواب في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالشأن الشبابي.

ت. لم يكن للشباب أي نصيب في اغلب الهيئات القيادية للأحزاب والقوى السياسية، مما يشكل قلقا حقيقيا على مستقبل مشاركة الشباب في الحياة السياسية في حال

استمرار القوى والأحزاب السياسية على النهج السابق في استبعاد الشباب عن المشاركة الحقيقية.

ث. ان مستوى تمثيل الاعمار الشابة ضمن (٣٠ –٤٠) عاما في مجلس النواب العراقي لايتناسب مع شبابية المجتمع العراقي.

ج. ضعف الاهتمام بتطبيق البرامج والقرارات والإعلانات الدولية المتعلقة بالشباب وعدم تفعيل بعض القرارات الخاصة ولاسيما بالتمثيل الدبلوماسي.

٢. التوصيات

أ. تخفيض سن الترشيح من (٣٠ – ٢٥) في مجلس النواب ومجالس المحافظات بما يضمن مشاركة فاعلية للشباب في العملية السياسية.

ب. تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب في متابعة تطبيق القوانين والخطط الاستراتيجية المعنية بالشباب ، وتفعيل الاهتمام بمشروعات القوانين المقدمة من قبل اللجان المعنية ولاسيما لجنة الشباب والرياضة.

ت. تفعيل قرار مجلس الامن الدولي ذي العدد (٢٢٥٠) في عام ٢٠١٥، والخاص بدور الشباب في صنع السلم والأمن في المناطق التي تشهد صراع ولاسيما المناطق التي تم تحريرها من داعش.

ث. اعتماد نهج مؤسساتي لتنمية الشباب من خلال وضع سياسات خاصة بالشباب لضمان معالجة الاقصاء والتهميش الذي يعاني منه الشباب من خلال تحسين مستويات التعليم وظروف العمل والخدمات الصحية.

ج. الاهتمام بزيادة التمثيل الشبابي العراقي ضمن المحافل الدبلوماسية الخارجية وتفعيل التنسيق مابين الوزارات (الخارجية ، الشباب والرياضة، التعليم ، التربية)، ومنظمات المجتمع المدني.

ح. استحداث معاهد ومراكز خاصة لتنمية وتدريب الشباب ضمن الجامعات العراقية.

خ. زيادة مشاركة الشباب عبر تضمين البرامج الحزبية والانتخابية وفق تطلعاتهم واحتياجاتهم وان تكون معبرة حقيقية عنهم كما ينبغي ان تمتلك اليات عمل

واضحة وهياكل تنظيمية تحدد طبيعتها، فضلا عن ذلك يجب ان تسمح للشباب بالقيادة والإدارة.

د. تعديل النصوص القانونية التي تحد من مشاركة الشباب في عملية الترشيح للانتخابات التشريعية على المستوى الاتحادي والمحلي، وكذلك الحال تعديل النصوص القانونية التي تمنع تولي الشباب للمناصب التنفيذية على كافة المستويات وإبدالها بالحد الأدنى لسن التصويت.

ذ. استحداث كوتا لتمثيل الشباب اسوة بالكوتا الموجودة لتمثيل المرأة او الاقليات في القوانين المنظمة للانتخابات او لتولي الوظائف العامة لضمان اشراك الشباب في العمل السياسي، وكذلك الحال ينصرف الى الكوتا داخل الاحزاب السياسية لتمثيل الشباب وتوليهم مهام قيادية في الحزب السياسي.

ر. فسح المجال للطاقات الشابه للتصدي للمواقع القيادية في الاحزاب السياسية من خلال تفعيل الاليات الديمقراطية في الترشيح والعضوية داخل الحزب وتبادل السلطة، وكذلك الترشيح للانتخابات والمناصب التنفيذية، ومغادرة البروقراطية والشخصنة والهيمنة العائلية على قيادة الحزب.

ز. ضرورة ان يبادر الشباب الى خوض التجربة الحزبية والتحلي بالايجابية والمطالبة بالحقوق وعدم العزوف عن العمل السياسي بكل اشكاله والضغط المستمر باتجاه منح الشباب فرص اكثر لإثبات اهليتهم وجدارتهم في ادارة مفاصل الدولة بكافة قطاعاتها.

قائمة الهوامش:

(١) محمد عبد الله الخوالدة، ريم تيسير الزغبي، التربية الوطنية المواطنة والانتماء ، دار الخليج، الاردن، ٢٠١٦، ص ٦٤.

(٢) مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨٣.

(٣) رعد عبود بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(٤١)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ، بيروت، تموز ٢٠٠٧،ص ٢٠٨.

(٤) علي عباس مراد، التنمية السياسية وازمة المشاركة السياسية (محاولة في تحديد المفهوم)، في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٥.

(٥) جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، ١٩٨٣، ص ٦٤.

(6) The world programme of action for youth, united nations, new York, 2010, p12.

(٧) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، العدد (٦٢/ ١٢٦)، الدورة (٦٢)، رقم الوثيقة (A/RES/62/126).

(٨) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، العدد(٥٤/١٢٠)، ١٩٩٩/١٢/١٧، الدورة (٥٤).

(٩) دليل المندوبين الشباب، برنامج الامم المتحدة للشباب/ شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ٢٠١٠، ص٣.

(١٠) الامم المتحدة، مكتب الامين العام، المستشارون والمبعوثون، منشور على الرابط Htt://www.un.org/ar/srsg/other.shtml.

(١١) الامم المتحدة، تقرير الشباب في العالم، منشور على الرابط /https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0

(١٢) مقارنة الميثاق العربي لحقوق الانسان بالعهدين الدوليين، اللجنة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥٠.

(١٣) دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٠١٢)، بغداد، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥، ص ٢.

(١٤) المصدر السابق نفسة، ص ١٦.

(١٥) دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٨.

(١٧) قانون الاحزاب العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٨٣)، بغداد، ١٢/ ١٠، ٢٠١٥، ص ٢١.

(١٨) التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، شباب العراق تحديات وفرص، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٦.

(١٩) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، وزارة التخطيط بدعم صندوق الامم المتحدة للسكان ، ٢٠١١، ص ٥٨.

(٢٠) قاسم شاكر الفلاحي، نوار جليل هاشم، اثر العامل البشري في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٠، بحث منشور على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ضمن اعمال المؤتمر العلمي الاول، ٢٠١٠، ص ص ٦-٧.

(٢١) عبد الله فاضل حسين، التطور التاريخي للانتخابات في العراق(١٩٢٠- ٢٠١٤)، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، العدد الاول، بغداد، ٢٠١٥، ص ١١٤.

(٢٢) تقرير المرصد النيابي العراقي للدورة التشريعية الثانية لمجلس النواب العراقي (٢٠١٠- ٢٠١٤)، مؤسسة مدارك، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٢٧- ٢٨.

(٢٣) عبد الله فاضل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢٤) العراق يسجل أعلى نسبة عزوف في أول انتخابات تشريعية بعد دحر الجهاديين، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (https://www.dw.com/ar).

(٢٥) آرا ابراهيم، شبان العراق أعادوا اللعبة الى البداية، فهل سيضحكون في النهاية؟، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (http://kirkuknow.com/ar/news/61695).

(٢٦) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق، ٢٠١٨، ص ٤٩.

(٢٧) آرا ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

(28) Youth participation in national parliaments , Inter Parliamentary Union, Geneva , 2016, p4.

قائمة المصادر

القوانين والقرارات والوثائق الدولية

١- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، العدد(١٢٠/٥٤)، ١٩٩٩/١٢/١٧، الدورة (٥٤).

٢- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، العدد (٦٢/ ١٢٦)، الدورة (٦٢)، رقم الوثيقة (A/RES/62/126).

٣- دليل المندوبين الشباب، برنامج الامم المتحدة للشباب/ شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ٢٠١٠.

٤- مقارنة الميثاق العربي لحقوق الانسان بالعهدين الدوليين، اللجنة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٥.

٥- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٠١٢)، بغداد، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥.

٦- قانون الاحزاب العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٨٣)، بغداد، ١٢/ ١٠، ٢٠١٥.

٧- التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، شباب العراق تحديات وفرص، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤.

٨- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، وزارة التخطيط بدعم صندوق الامم المتحدة للسكان ، ٢٠١١.

٩- تقرير المرصد النيابي العراقي للدورة التشريعية الثانية لمجلس النواب العراقي (٢٠١٠- ٢٠١٤)، مؤسسة مدارك، بغداد، ٢٠١٨.

١٠-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق، ٢٠١٨.

الكتب

١-محمد عبد الله الخوالدة، ريم تيسير الزغبي، التربية الوطنية المواطنة والانتماء ، دار الخليج، الاردن، ٢٠١٦.

٢-مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣-رعد عبود بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(٤١)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ، بيروت، تموز ٢٠٠٧.

٤-علي عباس مراد، التنمية السياسية وازمة المشاركة السياسية (محاولة في تحديد المفهوم)، في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٥-جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، ١٩٨٣.

المجلات والدوريات

١-قاسم شاكر الفلاحي، نوار جليل هاشم، اثر العامل البشري في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٠، بحث منشور على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ضمن اعمال المؤتمر العلمي الاول، ٢٠١٠.

٢-عبد الله فاضل حسين، التطور التاريخي للانتخابات في العراق(١٩٢٠- ٢٠١٤)، مجلة دراسات انتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، العدد الاول، بغداد، ٢٠١٥.

الانترنيت

١-الامم المتحدة، مكتب الامين العام، المستشارون والمبعوثون، منشور على الرابط
Htt://www.un.org/ar/srsg/other.shtml.

٢-الامم المتحدة، تقرير الشباب في العالم، منشور على الرابط
/https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0

٣-العراق يسجل أعلى نسبة عزوف في أول انتخابات تشريعية بعد دحر الجهاديين، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (https://www.dw.com/ar).

٤-آرا ابراهيم، شبان العراق أعادوا اللعبة الى البداية، فهل سيضحكون في النهاية؟، تقرير منشور على شبكة المعلومات على الموقع (http://kirkuknow.com/ar/news/61695).

المصادر الانكليزية

1-The world programme of action for youth, united nations, new York, 2010.

2-Youth participation in national parliaments , Inter Parliamentary Union, Geneva , 2016.

List of Sources and reference:

International laws, decisions and documents

1 .United Nations General Assembly Resolution, No. (54/120), December 17, 1999, Session (54.(

2 .United Nations General Assembly Resolution, No. (62/126), Session (62), Document No. (A / RES / 62/126.(

3 .Young Delegates 'Handbook, United Nations Youth Program / Division for Social Policy and Development, Department of Economic and Social Affairs, New York, 2010.

4 .Comparing the Arab Charter on Human Rights with the two International Covenants, the Arab Committee for Human Rights, Cairo, 2015.

5 .The Constitution of the Republic of Iraq 2005, Al-Waqi'a Iraqi Newspaper, No. (4012), Baghdad, 5/28/2005.

٦. Iraqi Parties Law No. (36) of 2015, Al-Waqa'yat Al-Iraqiya Newspaper, No. (4383), Baghdad, 10/12, 2015.

7 .The National Human Development Report 2014, Iraqi Youth Challenges and Opportunities, Ministry of Planning and House of Wisdom, Baghdad, 2014.

8 .The National Population Policy Committee, The Status of the Population of Iraq 2010, Ministry of Planning with the support of the United Nations Population Fund, 2011.

9 .The report of the Iraqi Parliamentary Observatory for the second legislative session of the Iraqi Council of Representatives (2010-2014), Madarak Foundation, Baghdad, 2018.

10 .Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022, Iraq, 2018.

Books

1 .Muhammad Abdullah Al-Khawalda, Reem Tayseer Al-Zoghbi, National Education for Citizenship and Belonging, Dar Al Khaleej, Jordan, 2016.

2 .Mostafa Kamel El-Sayed, Project Participatory Development as a Model, Center for Studies and Research in Developing Countries, Faculty of Economics and Political Affairs, Cairo University, 1993.

3 .Raad Abboud Boutros, The Crisis of Political Participation and the Issue of Human Rights in the Arab World, in: Burhan Ghalyoun and others, Human Rights, Global, Islamic and Arab Visions, Arab Future Book Series No. 41, Center for Arab Unity Studies, 2nd Edition, Beirut, July 2007.

4 .Ali Abbas Murad, Political Development and the Crisis of Political Participation (an attempt to define the concept), On Development Problems and Experiences in the Third World, Center for Third World Studies, College of Political Sciences, University of Baghdad, 1990.

5 .Jalal Abdullah Moawad, The Crisis of Political Participation in the Arab World, in: Ali al-Din Hilal and others, Democracy and Human Rights in the Arab Nation, The Arab Future Book Series, Issue (4), Center for Arab Unity Studies, Beirut, October, 1983.

Magazines and periodicals

1 .Qasim Shaker Al-Falahi, Nawar Jalil Hashem, The Impact of the Human Factor in the 2010 Iraqi Parliamentary Elections, a research published on the Independent High Electoral Commission website, within the work of the First Scientific Conference, 2010.

2 .Abdullah Fadel Hussein, The Historical Development of Elections in Iraq (1920-2014), Journal of Electoral Studies, Independent High Electoral Commission in Iraq, Issue 1, Baghdad, 2015.

internet

1 .The United Nations, Office of the Secretary-General, Advisors and Envoys, is posted on the link

Http://www.un.org/ar/srsg/other.shtml.

2 .The United Nations, World Youth Report, is published at the link

https://www.un.org/en/sections/issues-depth/youth-0/.

3 .Iraq records the highest rate of abstention in the first legislative elections after defeating the jihadists, a report published on the Information Network on the website (https://www.dw.com/ar).

4 .Ara Ibrahim, the youth of Iraq brought the game back to the start, will they laugh at the end ?, a report published on the information network on the site (http://kirkuknow.com/ar/news/61695).

1-The world programme of action for youth, united nations, new York, 2010.

2-Youth participation in national parliaments , Inter Parliamentary Union, Geneva , 2016.